

الهيكل الصناعي في العراق

الاستاذ الدكتور عبد الزهرة علي الجنابي

جامعة بابل - كلية التربية

AlAzawySW@gmail.com

المدرس المساعد سمير وادي رحمن العزاوي

جامعة الكوفة - كلية الادب

Industrial structure in Iraq

Prof. Dr.

Abdul-Zarhra A. Al- Jenaby

University of Babel - Faculty of Education

Assistant lecturer

Sameer Wadi Rahman Al-Azawy

University of Kufa - Faculty of Art

Abstract:

The industry is one of the most effective and dynamic economic activities because of its links with other economic activities, helping the characteristics of the industrial structure from one period to another, and from one place to another and following up on changes that occur and its properties are of fundamental importance in studies related to the geography of industry and through a study The industrial structure along the time series in question is diverse and includes most of the industrial branches , And there is no specialization in any branch without another, and there is no industrial branch that has clear control over the rest of the industrial branches and is equal and has changed only a slight change towards diversity, just as the Iraqi industrial structure has been characterized by the supremacy and superiority of consumer industries in terms of number Establishments and labor and a clear decline in industrial productivity, despite the availability of their inputs, and this represents a defect in the industrial structure that requires finding appropriate solutions for processing and promoting the development of industrial productive branches.

Key words: industrial structure, production industries, consumer industries.

المـلخص :

تعد الصناعة من اكثر الفعاليات الاقتصادية فعالية و ديناميكية لما لها من روابط مع الانشطة الاقتصادية الاخرى ، تساعد خصائص الهيكل الصناعي من مدة لاخرى ، و من مكان لاخر و متابعة التغيرات التي تطرأ عليه و خصائصه ذات اهمية جوهرية في الدراسات الخاصة بجغرافيا الصناعة و من خلال دراسة الهيكل الصناعي على طول السلسلة الزمنية قيد البحث متنوع و يضم معظم الفروع الصناعية ، كما و لا يوجد تخصص في اي فرع دون اخر و لا يوجد فرع صناعي له سيطرة واضحة على بقية الفروع الصناعية و هو متساوي و لم يتغير سوى تغير بسيط باتجاه التنوع ، كما ان الهيكل الصناعي العراقي قد اتصف بسيادة و تفوق الصناعات الاستهلاكية من حيث عدد المنشآت و الايدي العاملة و تراجع واضح في الانتاجية الصناعية على الرغم من توفر مدخلاتها ، و هذا يمثل خللا في الهيكل الصناعي يستدعي ايجاد الحلول المناسبة للمعالجة و النهوض بتطوير الفروع الصناعية الانتاجية

الكلمات المفتاحية : الهيكل الصناعي ، صناعات انتاجية ، صناعات استهلاكية .

المقدمة :

تتميز الصناعة بصورة عامة بمزايا عدة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى مما جعلها ذات اثر اساسي و حيوي في تنمية و تطوير اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة على حد سواء ، فالقطاع الصناعي يعد من اكثر القطاعات فاعلية و ديناميكية لما يتمتع به من ترابطات امامية و خلفية مع القطاعات الاقتصادية الاخرى ، لذا جاء اهتمام اغلب الدول بها لاثرها في بناء قدراتها و طاقتها الذاتية و القضاء على اختلال الهياكل الانتاجية . و في الصناعة ذاتها لا بد من ادراك حقيقة انها تقسم على عدة فروع استهلاكية و انتاجية حيناً و خفيفة و ثقيلة حيناً اخر و ما سواها من التصانيف ، و كل من هذه الفروع له مميزاته ، الا ان الحالة العامة تشير الى الدور الفاعل و الحاسم للفروع الانتاجية و الثقيلة في اكساب الصناعة دوراً فاعلاً في الهيكل الاقتصادي للدول ، و هذا يتطلب دراسة و متابعة و التخطيط لحالة الهيكل الصناعي في كل دولة . ان الخصائص الجغرافية الطبيعية و البشرية لها اثر بارز في بناء الهيكل الصناعي و قد يؤثر سلباً و ايجاباً فيه ، لذا فالتوجه نحو الدراسات الشاملة على مستوى الدولة قد يكون على قدر اكبر من الاهمية لانه يعطي فهماً و صورة اعمق لتصحيح الاختلال في الهيكل الصناعي ، من هنا جاء الاهتمام بالدراسة لحالة الهيكل الصناعي في العراق و اثر العوامل الجغرافية في اكسابه خصائصه و في التأثير على تغيره زمانياً خاصة خلال السنوات الاخيرة من خلال تتبع الواقع الصناعي و بالاعتماد على المعطيات الرقمية في التحليل و للمدة بين ١٩٨٢ - ٢٠١٦ لمعرفة التغير في الهيكل الصناعي و من ثم تحديد الافاق المستقبلية للفروع الصناعية في مختلف مناطق العراق سيما المناطق التي تتوفر فيها امكانيات مناسبة لنجاح فروع صناعية محددة .

١- مشكلة البحث : تمثلت مشكلة البحث بطرح السؤال الاتي :

- هل ان اتجاهات التغير في الهيكل الصناعي في العراق تتوافق مع الاتجاهات العالمية العامة ؟

٢- فرضية البحث : افترض البحث ان اتجاهات التغير في الهيكل الصناعي العراقي لا تتوافق مع الاتجاهات العالمية لاسباب متداخلة و هي بعيدة عن الاتجاهات المثالية .

٣- هدف البحث : يهدف البحث الى معرفة اتجاهات التغير في الهيكل الصناعي بغية التأثير ايجابياً في رسم اتجاهاته مستقبلياً .

٤- حدود البحث : تضمن البحث حدود مكانية و اخرى زمانية تمثلت الحدود المكانية بالحدود الادارية لجمهورية العراق باستثناء محافظات كرد ستان و ذلك لعدم توفر البيانات المتاحة لهذه المحافظات ضمن الاصدارات التي تصدرها وزارة التخطيط و الجهاز المركزي للإحصاء المركزي لمدة سنوات البحث مما يتعذر اجراء المقارنات التي يقتضيها البحث ، اما الحدود الزمانية فتمثلت بالمدة من ١٩٨٢ - ٢٠١٦ و التي تيسرت عنها احصائيات متكاملة .

منهجية البحث : اعتمد البحث على المنهجين التاريخي و النظامي و اعتمد اسلوبي الوصف و التحليل الكمي ، فضلاً عن الدراسات الميدانية و البيانات الصادرة من الجهات الرسمية لغرض عرضها و تحليلها للوصول الى النتائج .

٦- هيكلية البحث : تمثلت هيكلية البحث بأربع جوانب :

أ- الاطار النظري للبحث .

ب- مراحل نشأة الصناعة الحديثة .

ت- الهيكل الصناعي في العراق للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٦ .

ث- التغير الصناعي في الهيكل الصناعي ما بين ٢٠٠٤ - ٢٠١٦ .

المبحث الأول

١. نشأة الصناعة الحديثة وحتى مراحل الثمانينات

تعود بدايات الصناعة الآلية في العراق الى اواخر الحكم العثماني ، اذ انشأ الوالي التركي نامق باشا عام (١٨٦٤م) اول معمل لصناعة النسيج الصوفي على طراز اوربي في بغداد مستخدماً الاصواف المحلية لصنع الالبسة العسكرية لسد حاجة الجيش التركي المرابط آنذاك في العراق^(١)، ومن الصناعات القديمة في بغداد صناعة المنسوجات^(٢) ، وقد اقتصر النشاط في تلك المرحلة على عدد بسيط من الصناعات مثل محالج القطن، مطاحن الحبوب، مشاغل النسيج اليدوية، بعض الصناعات الحرفية وورش يدوية لتصليح الأليات ووسائل النقل. وقد اهتمت الحكومة العراقية في بداية العهد الملكي

بتشجيع الصناعة الوطنية من خلال اصدار القوانين والتشريعات مثل قانون التعريف الكمركية رقم (٣٠) لسنة ١٩٢٧، وقانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ م، ثم تأسيس المصرف الصناعي عام ١٩٥٣^(٣)، ويعد عام ١٩٢٩ م، اقيم عدد من الصناعات مثل صناعة الغزل والنسيج، ومواد البناء فأرتفع عدد المؤسسات الصناعية من ثمانية عام ١٩٢٩ الى (٩٩) مؤسسة صناعية عام ١٩٤٥، معتمده على الخامات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني تركزت اغلبها في بغداد. وفي فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) فتحت السوق العراقية امام البضائع المستوردة، مما ادى الى الحد من تطور الصناعة الوطنية على الرغم من نشاط المصرف الصناعي، كما اتصفت هذه المرحلة بوجود مؤسسات حرفية يدوية صغيرة استوعبت قسم من الايدي العاملة فيما عملت اعداداً اخرى لدى شركات النفط العاملة في العراق.

كما شهدت المرحلة من عام (١٩٥٠م - ١٩٥٩م) زيادة عوائد النفط وقد ادى ذلك الى خلق اجواء مناسبة لتطوير الصناعة، حيث تبنى مجلس الاعمار والذي تأسس عام ١٩٥٠م مسؤولية التنمية الاقتصادية في العراق حيث وضع النواة الاولى للنهضة الصناعية من خلال تخصيص جزء هام من ايرادات البلاد المالية قدرت بنحو (٣١) مليون دينار على عدة منشآت صناعية مثل معمل سميت سنجار، ومصنع الغزل والنسيج القطني في الموصل، ومعمل القير في القيارة، ومعمل السكر في الموصل^(٤).

وفي عام ١٩٥٦م وضع مجلس الاعمار مشاريع لتطوير كهرباء الشمال، بتطوير محطة دبس، ومحطة كهرباء الدورة في بغداد، ومحطة كهرباء النجبية شمال البصرة، وتم تشغيل هذه المحطات عام ١٩٥٧م. كما قام مجلس الاعمار بأنشاء معمل سميت الموصل عام ١٩٥٥م، ومعمل سميت السماوة ١٩٥٨م، وبعد عام ١٩٥٨م أنيطت مهمة التخطيط وتنمية الصناعة الى وزارة الصناعة ومجلس التخطيط المركزي بعد الغاء مجلس الاعمار، وقد اتفق العراق مع الاتحاد السوفيتي سابقاً في عام ١٩٥٩م على بناء (١٤) مؤسسة صناعية ضخمة حتى عام ١٩٧٠ حيث انجز منها معامل التعليب في كربلاء، والزجاج في الرمادي، والعدد الزراعية والآلات في الاسكندرية، والادوية في سامراء، ومعمل التريكو، في الكوت والادوات الكهربائية في الوزيرية في بغداد، والاحذية في الكوفة، والسكاير في

السليمانية^(٥). وفي عام ١٩٦٤م احيلت بعض المشاريع الصناعية الى مجموعة من الشركات الأجنبية، فأُنجزَ معمل الورق في الهارثة في البصرة، ومصنع الاسمدة الكيميائية في البصرة، ومصنع استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي في كركوك، ومشروع الحرير الصناعي في سدة الهندية، ومشروع النسيج الناعم في الحلة، وتم انشاء مصنع السكر في المجر الكبير في ميسان، اما من الناحية القطاعية كانت صناعة المواد الغذائية والمشروبات والسكاير والملابس الجاهزة والجلود والاحذية وتصفية النفط تمثل الجزء الأكبر من الصناعات وذلك برزت هيمنة الصناعات الاستهلاكية على قطاع الصناعة التحويلية.

حيث كان لتأميم النفط اثر كبير على القطاع الصناعي وتعزيز دوره في الحياة الاقتصادية، فبعد ان تجاوزت البلاد الظروف التي رافقت التأميم بدأ الاقتصاد العراقي يتعافى بعد عام ١٩٧٣م، ثم ازدادت بشكل كبير عوائد العراق المالية، خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط بدءاً من عام ١٩٧٤م فقد تم التأكيد في هذه المرحلة على القطاع الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية، لذا حظي الاستثمار الصناعي بالمرتبة الاولى في الخطط الاقتصادية (١٩٧٠م-١٩٧٤م)، (١٩٧٦-١٩٨٠) وقد ادى ذلك الى زيادة اهمية ومساهمة النشاط الصناعي في الدخل القومي^(٦).

وقد حدثت تغيرات مهمة في هيكل الصناعة التحويلية بعد اقامة معامل عديده ابرزها مصنع السكاير في اربيل، ومعمل السكر البنجر في السليمانية، ومصفى النفط في البصرة، ومعمل الاسمدة الكيماوية في خور الزبير، ومعمل الاسمدة في بيجي، ومصافي النفط في بيجي والهارثة، ومعامل الزيوت النباتية في ميسان وبيجي، كما تم توسيع معامل سمّنت سنجان وحمام العليل والكوفة ومعمل سمّنت الفلوجة، كل ذلك ادى الى انخفاض الاهمية النسبية للصناعات الاستهلاكية في اجمالي القيمة المضافة المتحققة وزيادة نسبة مساهمة الصناعات الوسيطة والرأسمالية من اجمالي النشاط الصناعي في العراق، كما تميزت هذه المرحلة باستثمار الكبريت في المشرق والفوسفات في عكاشات واقامة مجمع الاسمدة المركبة في القائم. حيث استوعبت هذه الصناعات اعداداً كبيرة من الايدي العاملة، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في قيمة الانتاج مما ادى الى حدوث تغيرات هامة في الهيكل الصناعي في العراق.

المبحث الثاني

الهيكل الصناعي في مرحلة الثمانينات: Industrial Structure in the 1980

شهد عقد الثمانينات توسع الصناعات الهندسية، وكما تم انشاء معمل بتروكيمياويات والحديد الصلب في البصرة وقد حدثت تغيرات مهمة في هيكل الصناعة التحويلية في العراق. ومع بداية الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، حيث جرت عسكرة الاقتصاد العراقي فحصل تراجع في مختلف القطاعات وعلى وجه التحديد القطاع الصناعي^(٧) اذ استخدمت العوائد النفطية لتغطية نفقات الحرب والتوجه نحو الصناعات الحربية والصناعات ذات الصلة بها مثل صناعة صهر النحاس، وصناعة المنتجات الكاربونية والمعادن والقوالب الخرسانية والبصريات والخلايا الشمسية والصبغات والقوالب ومعدات البناء والتصنيع البحري والالكترونيات والصناعات الحربية المتمثلة بالاسلحة والعيارات النارية والصواعق والرادارات ومعدات الاتصال ومختبرات الفحص والذخائر الثقيلة والليزر^(٨) وقد اديرَت هذه المعامل من قبل هيئة التصنيع العسكري حيث اقيمت (٣٣) شركة صناعية حربية عمل فيها اكثر من (٧٤) الف عامل انفق عليها الجزء الاكبر من واردات العراق النفطية^(٩).

ومع هذه التطورات فقد بقيت الصناعات الاستهلاكية طاغية في نسبتها حيث استحوذت الصناعات (الغذائية، النسيجية، والصناعات الخشبية) على نسبة (٦٢٪)، بينما بلغت نسبة عدد المنشآت للصناعات الانتاجية (الكيمياوية، الانشائية، المعدنية، الهندسية) (٢٨.٥٪) والصناعات الاخرى (٩.٥٪) اما من حيث عدد العاملين فقد كانت نسبة عدد العاملين في الصناعات الاستهلاكية (٥٤.٨٪)، وشكلت نسبة الايدي العاملة في الصناعات الانتاجية (٤٣.٨٪)، والصناعات الاخرى بنسبة (١.٦٪) وفيما يتعلق بالقيمة المضافة فقد تفوقت الصناعات الاستهلاكية بنسبة (٤٧.٧٪) والانتاجية كانت (٣٨.٦٪) والصناعات الاخرى (١٦.٧٪).^(١٠)

ومن خلال المعطيات يلاحظ هيمنة الصناعات الاستهلاكية من حيث عدد المنشآت، وعدد العاملين والقيمة المضافة.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨، الا ان الاختلافات الهيكلية في الاقتصاد العراقي سيما القطاع الصناعي بات تأثيرها واضحاً، لان الحرب زادت من الابعاء المالية للدولة مما ادى الى نقص في عرض السلع وتدني مستوى

الانتاجية وانخفاض كفاءة الاداء مما ادى الى عجز في الموازنة العامة والذي دفع الحكومة الى الاقتراض، ومع ظهور عجز اداء القطاع العام اتجهت الدولة الى تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والصناعي على وجه الخصوص من خلال المزايا التي قدمت في قانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٨ والذي بموجبه تم اعفاء القطاع الصناعي من الاعفاءات الضريبية والكمركية^(١) ومن الجدول (٢٤) والشكل (١) للهيكل الصناعي لعام ١٩٨٨ يتبين استمرار هيمنة الصناعات الاستهلاكية من حيث عدد المنشآت بنسبة (٧١.٤٪) والايدي العاملة (٥٢.٦٪)، والقيمة المضافة بلغت نسبتها (٤٨.٤٪)، وفيما يتعلق بالصناعات الانتاجية كانت نسبة عدد منشآتها (٢٣٪) ونسبة الايدي العاملة (٤٦.٣٪)، والقيمة المضافة تفوقت بنسبة محدودة حيث بلغت (٤٩.٤٪) اما الصناعات الاخرى فشكلت ما نسبته (٥.٦٪) من اجمالي عدد المنشآت و(١.١٪) من الايدي العاملة والقيمة المضافة كانت (٢.٤٪) ومن ذلك يتضح استمرار هيمنة الصناعات الاستهلاكية من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين وتقارب في القيمة المضافة للهيكل الصناعي العراقي لعام ١٩٨٨.

إلا إن الصناعات الإنتاجية قد ارتفع نصيبها من إجمالي الهيكل الصناعي مقارنة بالمراحل السابقة ويمكن أن نعد هذه المرحلة من أفضل ما وصل إليه الهيكل الصناعي في العراق من جهة دور وأهمية الصناعات الإنتاجية.

جدول (١)

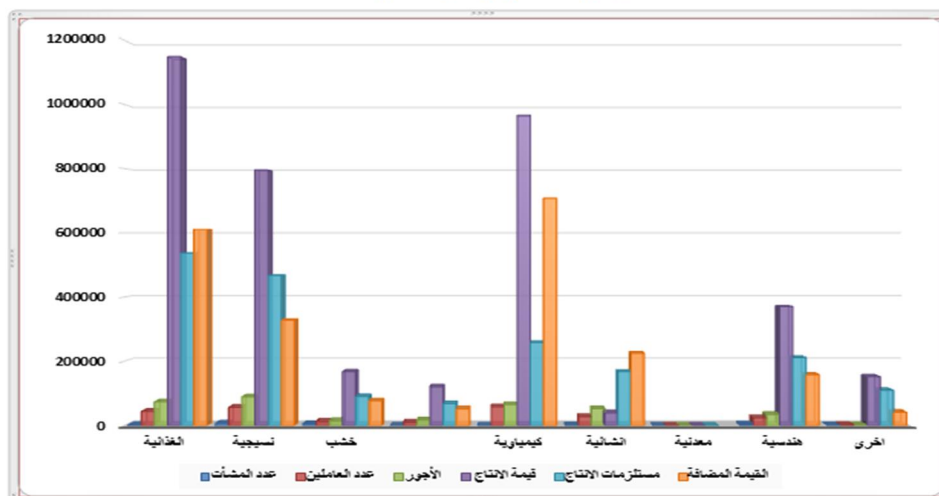
الهيكل الصناعي في العراق لعام ١٩٨٨ (وحدة القياس (١٠٠٠ دينار)

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد العاملين	الأجور	قيمة الانتاج	مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة
الخزائفة	٢٧٠٠	٤٤٤٠٥	٧٤٠٩٠	١١٤٨١٨٧	٥٣٧٢٨٤	٦١٠٩٠٣
نسيجية	٧٦٨٣	٥٦٩٤٨	٨٩٤٩٦	٧٩٥٦٤٨	٤٦٧٣٢١	٣٢٨٣٠١
خشب	٥٤٨٢	١٣٤٢٣	١٥٠٤٧	١٦٧٨٢٣	٩٠٤٢٧	٧٧٣٩٦
ورق	٣٠٧	١٠٥٩٦	١٦٨٩٩	١٢٠٦٣١	٦٨٢٩٩	٥٢٣٤٠
كيمياوية	٣٢٥	٥٨٤٩٤	٦٥٣٦٦	٩٦٦٢٧٢	٢٥٨٣٧٤	٧٠٧٨٩٨
انشائية	١٠٠٦	٢٨٠٦٤	٥٢٧٥٨	٣٩٢٦٦	١٦٧٦٩٢	٢٢٤٩٦٨
معلنة	—	—	—	—	—	—
هندسية	٢٨٩٩	٢٣٩٩٦	٣٤٣٧٨	٣٧٠٥٩١	٢١١٨٩٨	١٥٨٦٩٣
اخرى	١٦٣٩	٢٤١٠	١٠٩٦	١٥٢١٦٨	١١٠٢٨٦	٤١٨٨٢
المجموع	٢٣٠٤١	٢٣٨٣٣٦	٣٥٢١٠٣	٣٧٦٠٥٨٦	١٩١١٥٨	٢٢٠٦٣٨٩

المصدر: عبد الزهرة علي الجنابي، واقع اتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٤ .

شكل (١)

الهيكل الصناعي في العراق لعام ١٩٨٨



المصدر: مل الباحث بالاعتماد على جدول (١).

المبحث الثالث

٣. الهيكل الصناعي في العراق مرحلة التسعينات من القرن الماضي:

The industrial structure of Iraq in the nineties of the last century
بدأ الحصار الاقتصادي تحت المظلة الدولية في اب عام ١٩٩٠، وكانت نهايته بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ ولقد اتصفت هذه المرحلة بتراجع الانتاج الصناعي عامة بأعتبار قيمة الانتاج الحقيقية وفي حجم العمالة، وانخفاض حجم الاستيراد^(١٢)، مما ادى الى توقف الكثير من الصناعات الهندسية والنسيجية والغذائية بسبب حاجتها الى المواد النصف مصنعة والتي تحتاجها اغلب الصناعات التحويلية، وظهور موجة التضخم الجامع وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي والتي عمت الاقتصاد العراقي. صحيح ان هذه العوامل ادت الى تقوية الموقع التنافسي لمنتجات القطاع الصناعي، الا ان هذا القطاع لم يشهد تطوراً ملحوظاً في توسيع رأسماله الثابت او انشاء مصانع كبيرة الحجم^(١٣)، وكان من نتائجه حاجة الكثير من

المعامل في كل من القطاع العام والمختلط والخاص الى تجديد رأسماله بسبب اندثار الموجودات الثابتة واهم ما يميز هذه المرحلة همينة القطاع العام في مجمل الصناعات التحويلية، كما ان اغلب الصناعات الكبيرة ذات الانتاج الكبير واصبحت خارجة عن العمل لحاجتها الى قطع الغيار والصيانة مما ادى الى توقفها بشكل دائم^(١٤). وكانت له انعكاسات على واقع النشاط الصناعي وتغير حالة الهيكل الصناعي لاحظ الجدول (٢) والشكل (٢) لعام ١٩٩٣ ومن ذلك يتبين ارتفاع نسبة عدد المنشآت للصناعات الاستهلاكية حيث بلغت (٦٥.٦٪)، بينما نسبة عدد المنشآت للصناعات الانتاجية كانت (٢٥.٩٪)، ومثلت الصناعات الاخرى مانسبته (٨.٥٪). اما من حيث عدد العاملين، فقد تفوقت الصناعات الانتاجية بنسبة قليلة بالمقارنة بالصناعات الاستهلاكية، فقد بلغت (٤٨.٣٪) من اجمالي عدد العاملين على مستوى البلاد، في حين إن الصناعات الاستهلاكية شكلت مانسبته (٤٥.٧٪) والصناعات الاخرى نسبة (٦٪) وفيما يتعلق بالقيمة المضافة فقد تفوقت الصناعات الانتاجية واستحوذت على (٥٤.٦٪) والاستهلاكية (٤٤.٦٪)، الصناعات الخرى مثلت ما نسبته (٠.٠٦٪) من إجمالي الهيكل الصناعي. وبهذا فقد هيمنت الصناعات الاستهلاكية بمقياس عدد المنشآت، إلا إن السيادة كانت للإنتاجية في القيمة المضافة كون بعض الصناعات حققت نجاحاً جيداً خلال هذه المرحلة.

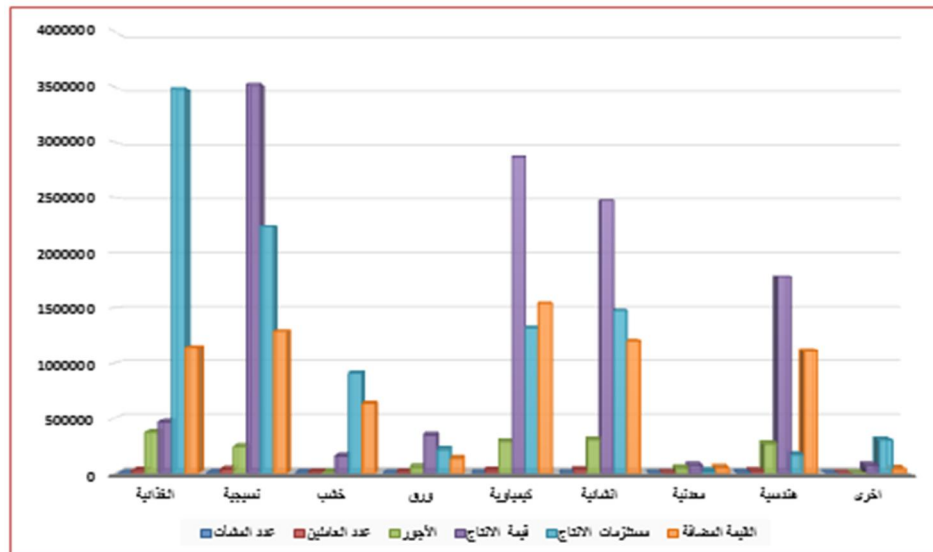
جدول (٢) الهيكل الصناعي في العراق لعام ١٩٩٣

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد العاملين	الاجور	قيمة الانتاج	مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة
الخزائفة	١٨٢٣	٢٧٣٢٢	٢٧٤٠٦٢	٤٦٨٣٧٣	٣٤٩٠٤٣٣	١١٣٧٩٤٠
نسجية	٤٢٢١	٣٥٤٨١	٢٤٣٢٧٦	٣٥٢٩٥٥٨	٢٢٤٠٣٢٠	١٢٨٩٢٣٨
خشب	٣٦٢٦	٩٤٨٥	٦٩٦١	١٥٤٣٥١	٩١١٣٩٩	٦٣٢٤٥٢
ورق	١٦٤	٧٤٩٣	٥٧٣٤٩	٣٤٨١٥٥	٢١٤٨١٨	١٣٣٣٣٧
كيمياوية	٣٨٦	٢٧٣٥٩	٢٨٨١٩٦	٢٨٧١٣٩٨	١٣٢١١٠٥	١٥٤٢٢٩٣
انتشائية	١٣١	٢٩٨٨٤	٣٠٣٨٨٣	٢٤٧٦٥٧٦	١٤٧٧٨٤٢	١١٩٨٧٣٤
معدنية	١	٤٤٩٤	٤٨٦٦٠	٧٣٨٤٤	٢٠٧٩٧	٥٣٠٤٧
هندسية	٣٣٧٢	٢٢٦٣٦	٢٦٧٣٧٨	١٧٨١٦٧١	١٦٧٤٠١	١١١١٢٧٠
اخرى	٧٣	١٨٩	١٣٣٨	٧٥٣٣٢	٣٠٣٧٩٣	٤٤٩٥٣
المجموع	١١٩٩٢	١٦٤٣٤٣	١٥١١٠٣	١٥٩٣٩٢٥٨	٩٦٧٤٤٩٤	٧١٣٦٢٦٤

المصدر: عبد الزهرة علي الجنابي، واقع اتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٦ .

شكل (٢)

الهيكل الصناعي في العراق لعام ١٩٩٣



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢).

ومن الجدول (٣) والشكل (٣) تبين رسوخ تفوق الصناعات الانتاجية (المعدنية، الكيماوية، الهندسية) في الهيكل الصناعي لعام ٢٠٠٠ بالمعايير الثلاثة حيث مثلت نسبة عدد منشآتها (٥٣.٨٪) ، وعدد العاملين (٦٧.١٪) والقيمة المضافة نسبة (٦٤.٢٪) ، بينما تراجعت الصناعات الاستهلاكية (الغذائية، النسيجية، الخشب والورق) فكانت نسبتها (٤٤.٩٪) من حيث عدد المنشآت (٣٠.٤٪) من اليد العاملة والقيمة المضافة (٣١.٧٪) ، اما الصناعات الاخرى فكانت نسبتها (١.٣٪)، (٢.٤٪) ، (١.٨٪) على التوالي من اجمالي الهيكل الصناعي:-

ويبين من الجدول ذاته معاودة النشاط الصناعي الكيماوي وبطاقات محدودة من خلال أدائها والاعتماد على التخزين المتوفر واعادة تصنيع المواد التالفة مثل صناعة المطاط الصناعي والالياف التركيبية والجلود الصناعية والادوية ومواد التجميل

والمعقمات والمطهرات والاسمدة والخواص المختلفة، وفيما يتعلق بالصناعات المعدنية فقد كان ادائها جيداً، ولا بد من الإشارة الى اهمية هذه الصناعات لما توفره من روابط هامة للصناعات الهندسية واهميتها للصناعات الثقيلة والتجميعية، حيث مثلت ما نسبته (٣٠٪) من اجمالي عدد المنشآت واستوعبت ٨٠٪ من الايدي العاملة، وكانت نسبتها (٦٪) من القيمة المضافة، اما الصناعات الهندسية فقد كان دورها محدود لعدم توفر خاماتها الاولى ومحدودية الصناعات المعدنية واعتمادها على الخامات المستوردة من الخارج وفيما يتعلق بالصناعات الانشائية وعلى الرغم من توفر مدخلاتها وبمقايير كبيرة فقد كان ادائها مقبولا، وفيما يخص الصناعات الاستهلاكية فقد تراجعت في معاييرها الثلاثة كون اغلبها يعتمد على المواد النصف مصنعة والخامات المستوردة، مما ادى الى توقف اغلبها والعاملة منها تعمل بطاقات انتاجية محدودة مثل صناعة النسيج وهذا ادى الى ضياع الكثير من فرص العمل.

جدول (٣)

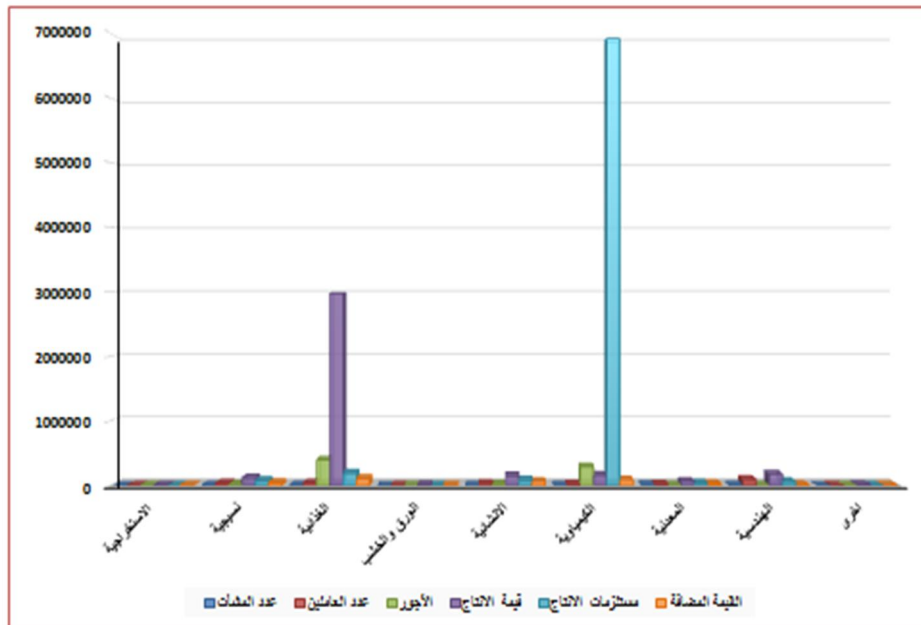
الهيكل الصناعي في العراق لعام ٢٠٠٠

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد العاملين	الأجور	قيمة الإنتاج	مستزمات الإنتاج	القيمة المضافة
الاستخراجية	٤	١٥٨٨	٣١٩٥	٦١١٤	١٥١٩	٤٥٩٤
نسيجية	٧٧٢٦	٣٥٨٨٣	١٨٩٦٨	١١٨٩٦٠	٧٤٧٣٥	٤٤١٧١
الخفائية	٦٧٣٠	٤١١٢٥	٣٩٨٤٠٧	٢٩٧٣٢٩٧	١٨٩٢٠٠	١-٨١٢٩
الورق والخشب	٤٥٤	١١٩٨	١١٣٥	١١٢٣٩	٤٩٤١	٦٢٩٧
الانشائية	١٦٥٦	٣٠٧٧٠	٢١٣٣١	١٤٩٦٢٩	٨٥١١٠	٦٣٩١٦
الكيمياوية	٩٥٤	٢٣٠١٠	٢٩٤١١٠	١٥٦٠٢٥	٦٩١٩٤٠٤	٨٦٨٦٩
المعدنية	١٠١٧٣	٢٤٥٨٠	٥٢٠٣	٦٢٠١٢	٣٤١٥٣	٢٧٨٥٨
الهندسية	٥٠٣٨	٩٢٥٠٨	١٣٣٨	١٧٧٩٧٢	٦٠٥٣٩	١١٤٣٢
اخرى	٣٨٣	٦٣٠٨	٦١١٠	١٦٢١٦	٧٦٢٢	٨٥٩٤
المجموع	٣٣١١٨	٢٥٦٩٧٠	٥٤٩٧٩٧	٣٦٧١٤٦٤	٨١٤٩٢٢٣	٦١٨٦٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الصناعي، جداول الحاسبة الصناعية (كبيرة، متوسطة، صغيرة) بيانات غير منشورة ٢٠٠٢.

شكل (٣)

الهيكل الصناعي في العراق لعام ٢٠٠٠



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٣).

المبحث الرابع

٤. الهيكل الصناعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ : Industrial Structure in Iraq after 2003

ان الغزو الامريكي على العراق عام ٢٠٠٣، والتغير السياسي وماتبعه من تدمير وحرق وسلب الكثير من مؤسسات الدولة والمصارف والمصانع قد ادى الى توقف معظم المصانع عن العمل والانتاج، اما التي استطاعت معالجة اوضاعها ومعاودة

النشاط الصناعي فقد عانت من مشاكل عدة في مقدمتها نقص الطاقة الكهربائية وبعض مستلزماتها الصناعية مما أدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج. كما أدى انفتاح السوق العراقية وبشكل فوضوي وغير مسؤول لكل انواع السلع دون ضوابط او رسوم كمركية او رقابة على الجودة والنوعية وبأسعار متدنية أدى الى توقف الكثير من الصناعات سيما الصناعات الغذائية والنسيجية والانشائية لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف انتاجها وارتفاع تكاليف الانتاج، ان حالة اغراق الأسواق في ظل غياب السياسة الاقتصادية المدروسة وفتح باب الاستيراد لكل شئ حتى الماء وبدون رسوم تذكر باستثناء (٥٪) لإعادة اعمار العراق أدى ذلك الى اجهاض كل نشاط اقتصادي انتاجي في البلد بسبب المنافسة الغير عادلة مما أدى الى توقف اغلب المصانع الحكومية ومصانع القطاع الخاص^(١٥). كما ان هروب رأس المال الخاص الى دول الجوار بسبب الوضع الامني غير المستقر وغياب البنى التحتية الارتكازية، ووقوف المصالح التجارية الاجنبية والمحلية بالضد من مصلحة النشاط الصناعي العراقي شجع على دخول المنتجات الاجنبية الانشائية مثل الطابوق والاسمنت ومواد البناء الاخرى الى الاسواق العراقية مما الحق الضرر بالصناعات الانشائية التي تتوفر موادها الاولية وبمقادير كبيرة. وفيما يتعلق بالتخصيصات الاستثمارية في مجال الصناعة فقد كانت ضعيفة وغياب الاستثمار المحلي والاجنبي، ومع ذلك فقد حظيت الصناعات الهندسية بإقامة (٣٢) مشروعاً صناعياً وبنسبة تنفيذية ٥٦٪ لعام ٢٠٠٨ واقامة بعض الصناعات الكيماوية بواقع (١٨) مشروعاً، أما المرحلة التي اعقبت عام ٢٠١٣ وبسبب الاحداث السياسية والامنية فقد أدى الى انخفاض التخصيصات المالية للمشاريع الصناعية وانعكس ذلك سلباً على معظم الصناعات ، مما أدى الى احداث تغيرات سلبية في الهيكل الصناعي في العراقي لاحظ جدول (٤) و الشكل (٤) .

جدول (٤)

هيكـل الصنـاعة التـحويلية في العـراق لعام ٢٠٠٤

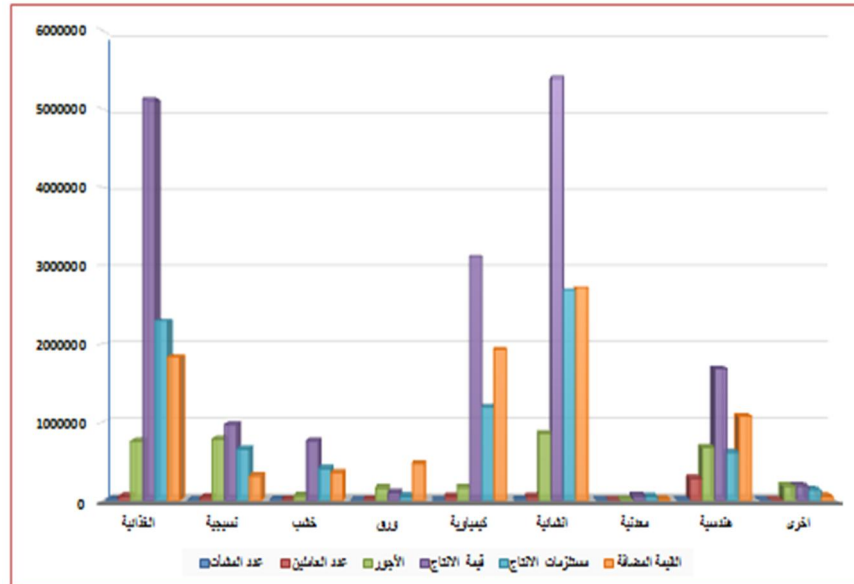
(١,٠٠٠,٠٠٠) دينار

نوع الصناعة	عدد المشـات	عدد العاملين	الأجور	قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
الغذائية	٧٥٣٨	٤٩٢٠٨	٧٥٦٧١٢	٥١٣٣٩٣٩	٢٢٩٦٣٨٨	١٨٣٧٥٠٠
نسجية	٢٢٦١	٣٥٨٩٣	٧٨٣٧٨٥	٩٦٧٩٣٠	٦٥٦٩١٠	٣١١٢٠٩
خشب	٢٣٩٨	٦٣٩٠	٥٧١٦٠	٧٦١١٣٧	٤٠٨١١٥	٣٥٣٠٢١
ورق	١١٢	٥٩٨١	١٥٨٤٣٠	٩٧٧٠٢	٥١٠٨٦	٤٦٦٦١٦
كيمياوية	٩٦٥	٤١٢٨٥	١٦١٢٨٠	٣١٢٥٠٤٣	١١٩٤٨٢٥	١٩٣٠٢١٧
انشائية	٢٤٢٧	٤٢٧٠٧	٨٥٦٤٦٦	٥٤٠٧٥٤١	٢٦٩١٣٩٨	٢٧١٦٤٠٢
معلنية	١٣٤	٣٧١	٣١٤٥	٥٧٩٢٨	٤٥٧٧٢	١٢١٥٦
هندسية	١٨١٤	٢٧٧٩٩١	٦٧٤٧٢٧	١٦٨٦٩٧٣	٦١١٠٥٤	١٠٧٥٩١٨
اخرى	٢١٣	١٢٩١	١٨٢٨٧٨	١٨٥٨٧٨	١٣٤٤٧٣	٤٨٤٠٤
المجموع	١٧٨٦٢	٢١١١١٧	٣٦٣٤٥٨٣	١٧٤٢١٠٧١	٨٠٩٠٠٢١	١٣٣١٤٤٣

المصدر: الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء و
تكنولوجية المعلومات ، مديرية الاحصاء الصناعي، جداول الحاسبة الصناعية
(كبيرة، متوسطة، صغيرة) بيانات غير منشورة ٢٠٠٥.

شكل (٤)

هيكل الصناعة التحويلية في العراق لعام ٢٠٠٤



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٤).

كما ويتبين إن الصناعات الاستهلاكية استحوذت على ما نسبته (٦٨.١ %) من إجمالي عدد المنشآت على مستوى البلاد و(٤٦ %) من اليد العاملة ومثلت القيمة المضافة (٣٠.٦ %) ، وفيما يتعلق بالصناعات الانتاجية فقد حصل تراجع ملحوظ في عدد منشآتها بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ حتى وصلت نسبة الى (٢٩.٥ %) استوعبت اعداد كبيرة في اليد العاملة وبنسبة (٥٣ %) كما تفوقت الصناعات الانتاجية بالقيمة مضافة فكانت (٦٨.٩ %) . وهذا يبرز اهمية الصناعات الانتاجية في الهيكل الصناعي. اما الصناعات الاخرى فكانت نسبتها (١.١ %) ، (١ %) ، (٠.٥ %) ، على التوالي من حيث عدد المنشآت والايدي العاملة والقيمة المضافة، ومن ذلك يظهر تأثير الغزو الامريكي على العراق والاضرار التي لحقت بالصناعة في البلاد، ومع ذلك فقد احتفظت الصناعات الانتاجية بأعداد كبيرة من القوى العاملة، وفيما يخص الصناعات الاستهلاكية فإنها وعلى الرغم من استيعابها لأعداد جيدة من اليد العاملة الا ان هناك تراجعاً واضحاً في عدد منشآتها

والقيمة المضافة وهذا طبيعي للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣.

بعد عام ٢٠٠٤ استمر التراجع في الإنتاج الصناعي ومنه الخلل في الهيكل الصناعي وانخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي وأغلقت الكثير من مصانع القطاع الخاص وانخفض الدعم الحكومي المقدم للصناعة التحويلية ويمكن بيان المتغيرات التي طرأت على الصناعة الاستهلاكية والانتاجية من خلال الجدول (٥) والشكل (٥) يتبين:- ان الصناعات الاستهلاكية مثلت ما نسبته (٤٢.٥ %) من اجمالي عدد المنشآت في البلاد وانخفضت نسبة العاملين فقد شكلت ما نسبته (٢٧ %) ، اما فيما يتعلق بالقيمة المضافة فتدنت إلى (٣٦.٨ %). اما الصناعات الانتاجية فقد مثلت ما نسبته (٥٢ %) ، وزاد عدد العاملين فيها حتى وصل إلى ما نسبته (٧١ %) ، كذلك القيمة المضافة نسبته (٥٤.٣ %) ، اما الصناعات الاخرى فكانت نسبته من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين والقيمة المضافة هي (٤.٨ %) ، (٢ %) ، (٥.٣٢ %) على التوالي . ومن خلال المؤشرات للصناعات الانتاجية نجد ان الصناعات الانتاجية الانشائية، الكيماوية، الهندسية، والمعدنية، قد تفوقت في معاييرها الثلاثة بسبب زيادة عدد المؤسسات للصناعات الهندسية من حيث عدد المنشآت والايدي العاملة مع تراجع واضح للصناعات الكيماوية من ٩٦٠ منشأة عام ٢٠٠٤ الى ٢٧٨ منشأة. وهذا يعتبر مؤشر سلبي واختلال واضح في الهيكل الصناعي العراقي لعام ٢٠١٠. اما الصناعات الاخرى فقد حققت زيادة محدودة في عدد العاملين وعدد المنشآت والقيمة المضافة. اما الاسباب التي ادت الى انخفاض عدد المؤسسات والعاملين في الصناعات الاستهلاكية وتوقف واغلاق الكثير من المصانع الناتج عن سوء الادارة والعمالة الفائضة وانخفاض الانتاجية ورداءة الانتاج وعدم قدرته على المنافسة الخارجية وتفاقم الخسائر، مما ادى بالنتيجة الى اغلاق الكثير من المؤسسات الصناعية الاستهلاكية وعدم قدرتها على استيعاب الايدي العاملة وانخفاض نسبة القيمة المضافة .

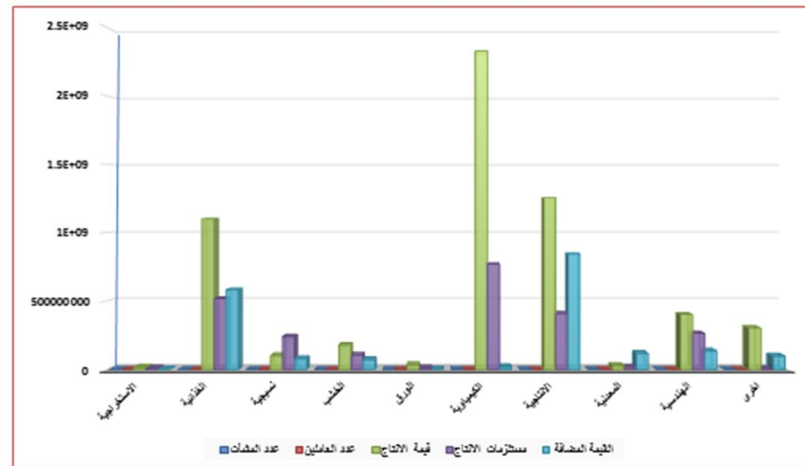
جدول (٥)

الهيكل الصناعي في العراق لعام ٢٠١٠

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الانتاج	مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة
الاستخراجية	٩	٢٩٥٠	١٦٣٤٧٢٩٤	١٢٥٧٨٠٤٤	٢٧٦٩٢٥٠
الغذائية	٣١٩٥	٣٢٦٥٠	١١٠١٤٠٦١٥٢	٥١٨٢٣٨٥٥٦	٥٨٣١٦٧٥٩٦
نسجية	١٧٩٥	١٨٩٥٨	١٠٢٢٩٨٣٣٥	٢٣٩١٤٤٣٧٧	٧٨٣٨٣٩٥٨
الخشب	٣٩	٤٤٣	١٧٨٩٢٦٥٠٢	١٠٦٧٤٣٥٩٣	٧٢١٨٢٩٠٩
الورق	٢٦٦	٤٩٦٢٤	٣٥١٥٧١٠٦	١٣٢٥٨٨٠٠	٢٨٩٨٣٠٦
الكيميائية	٢٧٨	٥٠٠٥٤	٢٣٢٦٤٤٦٦٠٦	٧٧٠٨٢٢٠٦٤	١٩٤٢٢٢٨٦
الانتاجية	٢٠٣٢	٢١٤٣	١٢٥٤٨٨٩٤٤٦	٤١٠٢٨١٧٩٦	٨٤٤٦٠٧٦٥٠
المعدنية	١٢٦	٣٨١٩١	٣٠٥٣٤٥١١	١٨٥٥٨٩٤٩	١١٩٧٧٥٥٦٢
البتروكيمياوية	٤١٠٠	٣٨١٩١	٤٠٢٥٤٦٠١٦	٢٦٤٨٣٧١٥٥	١٣٧٧٠٨٨٦١
اخرى	٥٩٧	٤٠٧٢	٣٠٤٨٩٠٨١٦	٥١٩٩٦٣٠	٩٩٦٩١١٨٦
المجموع	١٢٤٣٧	٢٣٧٢٧٦	٢٣٥٩٦٦٢٩٦٤	١٧٥٢٤٠٩٩٦٤	١٨٧٢٨٠٧٥٦٤

المصدر: الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الصناعي، جداول الحاسبة الصناعية (كبيرة، متوسطة، صغيرة) بيانات غير منشورة ٢٠١٠ .

شكل (٥) الهيكل الصناعي في العراق لعام ٢٠١٠



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٥).

المبحث الخامس

٥. الهيكل الصناعي عام ٢٠١٦: Industrial Structure 2016

ان المتغيرات الصناعية في العراق هي ليست وليدة مرحلة معينة بقدر ماهي سلسلة من الإخفاقات شهدتها البلاد في المراحل السابقة، وعلى الرغم من بعض المحاولات من قبل الجهات ذات العلاقة لا زال الهيكل الصناعي في العراق يعاني من اختلالات واضحة ، ومن الجدول رقم (٦) والشكل (٦) يبين:-

١- تفوق عدد المنشآت في الصناعات الاستهلاكية حتى وصلت نسبتها إلى (٥١٪) من اجمالي عدد المنشآت على مستوى البلاد وتراجع نسبة الايدي العاملة حيث مثلت مانسبته (٢٧.٨٪)، والقيمة المضافة بلغت (١٣.٦٪) كما و ان الزيادة الحاصلة في عدد المنشآت بالنسبة للصناعات الاستهلاكية سيما الصغيرة يعود الى جملة من الاسباب اهمها قدرة هذه الصناعات على الاستجابة للمتغيرات بصورة اسرع من غيرها.

٢- وفيما يخص الصناعات الانتاجية فقد شكلت ما نسبته (٤٨٪) من اجمالي المنشآت الصناعية وكانت نسبة الايدي العاملة (٥٣٪) وتفوقت الصناعات الانتاجية بشكل كبير في القيمة المضافة فقد كانت نسبتها (٨٥.٨٪).

٣- اما الصناعات الاخرى مثلت نسبتها لعدد المنشآت وعدد العاملين والقيمة المضافة (١٪، ١٩.٥، ٠.٥٪) على التوالي، اما المتغيرات التي حضيت بها بعض الصناعات الانتاجية:- ومن خلال بعض التشريعات التي اتخذتها وزارة الصناعة والمعادن فقد بدأت بفتح خطوط انتاجية لصناعة قطع غيار المحولات الكهربائية وصناعة الفلاتر المستخدمة في محطات توليد الطاقة الكهربائية وتشغيل بعض المصانع المتوقفة، اما التراجع الذي شهدته الصناعات الكيماوية من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين والقيمة المضافة فإنه يعود الى توقف اغلب المصانع لاعتمادها على المواد النصف المصنعة وهي في الغالب مستوردة من الخارج، فيما عدا تأهيل مصانع الاسمدة في العراق.

جدول (٦)

الهيكل الصناعي في العراق لعام ٢٠١٦

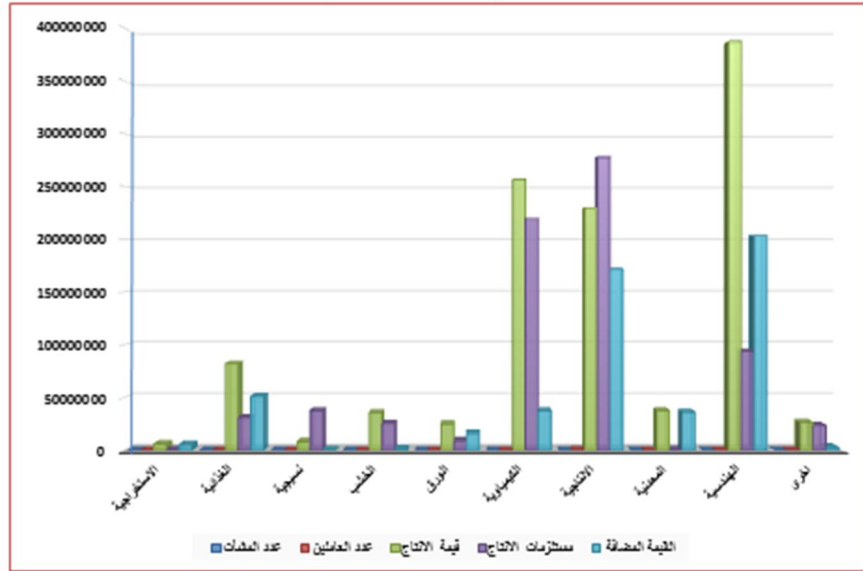
(١,٠٠٠,٠٠٠ مليون دينار)

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الانتاج	مستزمات الانتاج	القيمة المضافة
الاستخراجية	٤	١٥٦	٥٩٢٢٥١٦	٤٩٨٣٦٤	٥٤٢٤١٥٢
الغذائية	٦٦٣٠	٤٤٤٧٦	٨٢٣٣٥٥٨٤	٢١٠٢٣٤٣٢	٥١٣١٢١٥٢
نسجية	٥٢١٣	١٢٣٦٣	٨٠٥٠٤٥٣	٢٧٤٩١٥٣٦	٤٣٣٠٩٤
الخشب	٣٣٨٤	١٦٣٤٧	٣٥٥١٧٦٢٧	٢٥٥٩٤٦٧٦	١٠٠٢٢٩١
الورق	١١٤	١٧٦٣	٢٤٨٠٠٨٧٢	٨٩٣١٢١٩	١٥٨٦٩٦٦٣
الكيمياوية	٤٢٨	٣٩٩٩٨	٢٥٦٩٩٤٤٤٦	٢١٩٦١٢٧١٧	٣٧٣٨١٧٢٩
الانتشائية	٥٧٤٥	٥٥٧٤٠	٢٢٩٦٤٢٩٠٣	٢٧٧٩٦٦٠٧٩	١٧١٨٤٦٨٢٤
المعدنية	٢٣	٧٧	٣٧٣٣٠٦٤٢	٢٨٧٦٦٢	٣٦٠٥٢٩٨٠
الهندسية	٨٥٨	٤٦٦٣٢	٣٨٧٢٨٤٧٢٤	٩٣٧٥٦٣٢٨	٢٠٣٥٢٨٣٩٦
اخرى	١٢١	٥١١٠٤	٢٦٤٩٨٩٠٠	٢٣٦٣١٠٣١	٢٨٦٧٨٦٩
المجموع	٢٢٥٢٠	٢٦٨٦٤٦	١٠٩٤٣٧٨٦٦٧	٧١٨٧٩٣٠٤٤	٥٢٩٨٩١٥٠

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الصناعي ، بغداد ، جداول الحاسبة الصناعية (كبيرة، متوسطة، صغيرة) بيانات غير منشورة ٢٠١٦-٢٠١٧.

شكل (٦)

الهيكل الصناعي في العراق لعام ٢٠١٦



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٦).

المبحث السادس

٦. التغير في الهيكل الصناعي ما بين المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٦) :

Change in the industrial structure between the period 2004-2016

شهد القطاع الصناعي تغييراً هاماً للمدة ما بين ٢٠١٦-٢٠٠٤ وفي المقارنة بين جداول مؤشرات لهذين العامين، وعند المقارنة بين نسب التغير الخاصة بحالة الهيكل الصناعي ما بين العامين المذكورين والتي يعرضها الجدول (٧) يمكن بيان النتائج الآتية:-

١- ارتفاع عدد المنشآت ما بين ٢٠١٦-٢٠٠٤ بنسبة (٦٦٪) وهو مؤشر إيجابي وكانت الزيادة في الصناعات الغذائية والخشب والإنشائية في حين تراجعت بقية أعداد المنشآت في الفروع الأخرى.

٢- تزايدت أعداد العاملين لنفس المدة بنسبة (٢٧٪) ، إلا إن هذا لا يعد إيجابياً لمعرفتنا بأن الزيادة لم تكن طبيعية إنما لغرض توفير فرص عمل للعاطلين وليس لحاجة هذه الصناعة لهم، وبهذا فنعدّه بطلالة مقنعة.

٣- وقد تضاعفت القيمة المضافة خلال نفس المدة لأربعين مرة وقد شمل هذا كل فروع الصناعة التحويلية، ويعد هذا مؤشراً إيجابياً لعموم النشاط الصناعي في البلاد.

جدول (٧)

نسبة التغير في الهيكل الصناعي العراقي لعام ٢٠٠٤ - ٢٠١٦

السنة	نوع الصناعة	نسبة عدد المنشآت الى المجموع الكلي	نسبة عدد العاملين الى المجموع الكلي	نسبة القيمة المضافة
٢٠٠٤	الصناعات الاستهلاكية	٦٨.١	٤٦	٢٠.٦
	الصناعات الانتاجية	٢٩.٥	٥٣	٦٨.٩
	الصناعات الاخرى	١.١	٢١	٠.٥
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠١٦	الصناعات الاستهلاكية	٥١	٢٧.٨	١٣.٦
	الصناعات الانتاجية	٤٨	٥٣	٨٥.٨
	الصناعات الاخرى	١	٢١	٠.٥
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٤) و(٦)

٤- تراجع عدد المنشآت للصناعات الاستهلاكية بالمقارنة بين ٢٠٠٤، ٢٠١٦ وهذا يرجع الى افتتاح السوق العراقية امام الصناعات المستوردة وعدم قدرة الصناعات الاستهلاكية المحلية على المنافسة لانخفاض الاستثمار والدعم الحكومي وتوقف العديد من المنشآت الصناعية الاستهلاكية سيما الصناعات الغذائية والورق والطباعة والصناعات النسيجية لعدم توفر موادها النصف مصنعة بالإضافة الى ارتفاع كلف الانتاج.

٥- ارتفاع عدد المنشآت للصناعات الانتاجية (الانشائية، الكيماوية، المعدنية الاساسية، الهندسية، الاستخراجية) وقد اقتصرت الزيادة في عدد المنشآت بالنسبة للصناعات

- الهندسية والمعدنية، وتراجع واضح للصناعات الكيماوية لسنوات المقارنة ويعتبر هذا المؤشر جيد للهيكل الصناعي العراقي عدا الصناعات الكيماوية.
- ٦- ارتفاع نسبة العاملين في الصناعات الانتاجية بالمقارنة مع الصناعات الاستهلاكية للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٦.
- ٧- ارتفاع عدد العاملين للصناعات الاخرى ونسبة زيادة (١٨٪) عن عام ٢٠٠٤.
- ٨- تراجع كبير في القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية.
- ٩- ارتفاع القيمة المضافة لصالح الصناعات الانتاجية ما بين ٢٠٠٤-٢٠١٦ ويعتبر هذا مؤشراً جيداً لأهمية هذه الصناعات في الهيكل الصناعي العراقي.

الاستنتاجات :

- ١- تتقاسم كل من الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية منشآت الصناعية في البلاد حتى عام ٢٠١٦.
- ٢- استقطبت الصناعات الإنتاجية ما يزيد على نصف العاملين في القطاع الصناعي بتفوق واضح على بقية الصناعات، إلا إن هذا لا يعكس الحاجة الفعلية لهذه الفروع إنما جاء استجابة للرغبة الحكومية في توفير فرص عمل للعاطلين ويعتبر بطاقة مقنعة.
- ٣- تراجع اسهام الصناعات الاستهلاكية فيما حققت من قيمة مضافة لصالح الصناعات الإنتاجية حيث وصل اسهام الصناعات الإنتاجية إلى ما يقارب من ٨٥٪ من إجمالي القيمة المضافة المتحققة في عموم النشاط الصناعي.
- ٤- مرت البلاد بظروف سياسية وأمنية واقتصادية عصيبة للفترة ٢٠٠٣-٢-١٦ كان من نتائجها توقف الجزء الأكبر من المنشآت الصناعية انعكس سلباً على اسهام الصناعة في الناتج القومي.
- ٥- مر الهيكل الصناعي في البلاد بمرحلة التماثل النسبي بين كل من الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، وبهذا يمر الهيكل الصناعي بالمرحلة الثالثة من مراحل تغيير الهيكل الصناعي.
- ٦- لا يتماشى الهيكل الصناعي الحالي في العراق مع الاتجاهات العالمية التي تسود فيه الصناعات الإنتاجية وخاصة الهندسية والكيماوية عالية التقنية وهذا جواب عن السؤال الثاني لمشكلة البحث وتأكيد على الفرضية الثانية التي أجابت عنه.

المقـترحات :

- ١- التوجه مباشرة إلى بناء قاعدة من الصناعات الثقيلة المتكاملة من حيث فروعها على أن تتضمن:- صناعات المعدنية الأساسية (السبائك)، الصناعات الهندسية بمختلف فروعها (معدات نقل مدينة وعسكرية، معدات ثقيلة زراعية).
- ٢- إيلاء الصناعات الكيماوية أهمية قصوى لكونها تنتج بدائل نصف مصنعة للخامات التقليدية التي يتعذر توفيرها بالكميات والأنواع والأسعار المناسبة، حيث يتوجب الفن الصناعي لبدائل التي توفرها الصناعات الكيماوية.
- ٣- الدخول وبقوة إلى ميدان الصناعات عالية التقنية بكل أنواعها الخاصة منها بتقنيات الاتصالات والكمبيوتر والحاسبات ومعدات إدارة العمليات، وفي جوانبها المدنية والعسكرية وذلك من أجل اللحاق بآخر ما وصل إليه الفن الصناعي.
- ٤- تسهيل مهمة الاستثمار الأجنبي والتنسيق مع القطاع الخاص المحلي والعربي واعتماد مبدأ النافذة الواحدة ومحاربة الفساد المالي والإداري المستشري في البلاد.
- ٥- تشجيع القطاع الخاص المحلي على تطوير الصناعات الاستهلاكية وسد احتياجات البلاد منها وخاصة الغذائية والنسيجية والورق والخشب والإيعاز إلى المصارف لتقديم الدعم المالي للمستثمرين المحليين في هذه القطاعات.
- ٦- اعتماد نمط المدن الصناعية كنموذج متطور للمواقع الصناعية في كل محافظات البلاد.
- ٧- حل مشكلة توفير الطاقة وخاصة الكهربائية كونها المدخل الأول لخفض كلفة الإنتاج الصناعي.
- ٨- إصدار القوانين والحرص على تنفيذها لحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة للصناعات الأجنبية المماثلة.
- ٩- العمل المتناسق بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، الصناعة والزراعة والطاقة والنقل والمال والخدمات، بما يعزز التكامل بينهما، وإزالة الكوابح المعوقة لتنشيط الاقتصاد بأي منها وبما يخدم أحدهما الآخر.

- ١٠- لتنفيذ ما ورد في أعلاه لابد من إيجاد سلطة عليا في البلاد تأخذ على عاتقها مهمة تنظيم ورسم السياسات الاقتصادية للبلاد وخطط الاقتصاد الاستثمارية، على أن يعاد النظر بهذه السياسات بين آونة وأخرى لمتابعة تنفيذها ومواطن الخلل فيها.

هوامش البحث

- (١) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، مصدر سابق، ص ٢١٣.
- (٢) صباح كجنجي، التخطيط الصناعي في العراق، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٥.
- (٣) مدحت القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق، مصدر سابق، ص ٣٥.
- (٤) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، مصدر سابق، ص ٢١٤.
- (٥) عبدالله نجم الشاوي، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق، دراسة جغرافية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٨٩، ٢٠١١م، ص ٣.
- (٦) عباس البغدادي، الاقتصاد العراقي (النفط، التنمية، الافاق) ١٩٩٤-٢٠١٠، دار الكنوز الاردنية، بيروت، ص ٦٥.
- (٧) سلام كبه، البارديوس الصناعي في العراق الجديد، بحث منشور على شبكة الانترنت بدون صفحات.
- (٨) عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، مطبعة البيئة، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٣٥.
- (٩) حاكم محسن محمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة أهل البيت، العدد ٣، ٢٠٠٥، ص ٨٦-٨٧.
- (١٠) عبدالزهرة علي الجنابي، واقع اتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط، مصدر سابق، ص.
- (١١) نبيل جعفر عبد الرضا، بيداء الزيدي، واقع القطاع الخاص في العراق مصدر سابق ص ٤.

- (١٢) عبد الزهرة علي الجنابي، الحصار الاقتصادي والصناعة في العراق، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ص١.
- (١٣) سلام فاضل علي، التحليل المكاني للصناعات الكبيرة في العراق، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، مجلة الاستاذ، العدد ٢٠٧، ٢٠١٣، ص١٤٤.
- (١٤) اسماعيل عبد حمادي، تحديات التحول نحو نظام الاقتصاد والسوق والمنافسة دراسات اقتصادية، بغداد بيت الحكمة، ٢٠٠٩، ص١٠.
- (١٥) نبيل جعفر عبد الرضا، بيداء الزيدي، واقع القطاع الخاص في العراق، مصدر سابق، ص٤.